الأمم المتحدة

A/CN.9/676/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
17 June 2009
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثانية والأربعون
فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩

قواعد الأونسيترال الإجرائية وطرائق عملها

التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية المهتمة

مذكّرة من الأمانة*

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدّمة	١-٢	٢
ثانيا- التعليقات الواردة من الدول الأعضاء		٢
باء- الدول المراقِبة		٢
تركيا		٢
ثالثا- التعليقات الواردة من الكيانات التي لها صفة مراقب		٣
فلسطين		٣
رابعا- التعليقات الواردة من المنظمات الدولية المهتمة		٤
ألف- المنظمات الحكومية الدولية		٤
١- المنظمة البحرية الدولية		٤
٢- منظمة الطيران المدني الدولي		٥
٣- البنك الإسلامي للتنمية		٥
٤- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي		٥

* تحيل هذه الوثيقة تعليقات تركيا وفلسطين ومنظمات دولية. وقد قُدِّمت قبل افتتاح الدورة بأقل من عشرة أسابيع، بُعَيْد تلقّي التعليقات.

260609 V.09-84472 (A)

أولا- مقدّمة

١- يمكن العثور على المعلومات الخلفية ذات الصلة بهذه المذكرة في الفقرات ١-٤ من الوثيقة A/CN.9/676/Add.1.

٢- وتستنسخ هذه الوثيقة التعليقات المقدَّمة من تركيا وفلسطين على الوثيقة A/CN.9/676، والتي تلقتها الأمانة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهي تستنسخ أيضا المقتطفات ذات الصلة من الرسائل التي تلقتها الأمانة بشأن الوثيقة A/CN.9/676 من المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ثانيا- التعليقات الواردة من الدول الأعضاء

باء- الدول المراقِبة

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى مكتب الأمم المتحدة بفيينا وسائر المنظمات الدولية الكائنة في فيينا تحياتها إلى أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وتتشرف بإبلاغها، بالإشارة إلى مذكرة الأمانة رقم LA/TL 132 (1-1) CU 2009/65 المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، بأن تركيا ترى أن الوثيقة المرجعية (A/CN.9/676) المعنونة "قواعد الأونسيترال الإجرائية وطرائق عملها" لا تجسد كل أطياف الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء والدول المراقِبة، شفويا وكتابيا، أثناء مداولات الأونسيترال في دورتها الحادية والأربعين بشأن المسائل المتعلقة باتخاذ القرارات وتوافق الآراء.

ولذلك، تود البعثة الدائمة أن تعاود تأكيد تعليقاتها بشأن "توافق الآراء كطريقة مفضلة لاتخاذ القرارات" على النحو التالي:

> "ترى تركيا أن الإشراكية والشفافية والمرونة ينبغي أن تكون هي المبادئ الموجهة لأي مراجعة لطرائق عمل اللجنة. وبما أن اللجنة أنشئت على أن تكون ولايتها تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية فينبغي لها أن تواصل استخدام توافق الآراء دون تصويت رسمي

كطريقة مفضّلة لاتخاذ القرارات. وينبغي لمحاضرها ومحاضر هيئاتها الفرعية أن تبين بوضوح ما يبدى من آراء معارضة أو تحفظات، بما يتّسق مع العرف الراسخ في الأمم المتحدة.

"والمشاركة الواسعة من جانب دول تمثّل جميع مستويات النمو الاقتصادي ومختلف النظم القانونية في عملية تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية هي أمر فائق الأهمية لنجاح عمل اللجنة. وفي هذا السياق، تبدي تركيا تأييدها القوي للعرف الذي درجت عليه اللجنة في أخذ آراء الدول المراقِبة بعين الاعتبار لدى تقرير ما إذا كان توافق الآراء قد تحقق.

"ومن نفس المنطلق، تبدي تركيا تأييدها القوي أيضا للعرف المتبع في اللجنة بأن تشارك الدول المراقِبة مشاركة تامة في المداولات المتعلقة بالمسائل الموضوعية، بنفس القدر المتاح للدول الكاملة العضوية، حيث يمكنها أن تدلي باقتراحات وبيانات شفوية، بما فيها الرد على البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء في اللجنة، كما تؤيد النهج المرن الذي تتبعه اللجنة إذ تسمح للدول المراقبة بتقديم اقتراحات مكتوبة وتوزيع وثائق وتقديم تعليقات على مشاريع النصوص."

ثالثا- التعليقات الواردة من الكيانات التي لها صفة مراقب

فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن صفة المراقب التي تتمتع بها فلسطين، والتي منحتها لها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ في قرارها ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، قد تعززت كثيرا بالقرار ٥٢/٢٥٠ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي ارتقى بمستوى مشاركة فلسطين في عمل الأمم المتحدة وأسبغ عليها في المقام الأول وضعية خاصة مميزة عن أي منظمة مراقبة أخرى. وفي الكتاب الأزرق الصادر عن الأمم المتحدة، الذي يتضمن قائمة بجميع البعثات الدائمة والبعثات المراقِبة الدائمة لدى الأمم المتحدة، أُدرجت فلسطين بعد الكرسي الرسولي مباشرة، ولكن في قائمة مستقلة بذاتها، عنوانها: "الكيانات التي تلقت دعوة

دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها والتي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في المقر".

وفي القرار ٥٢/٢٥٠، قررت الجمعية العامة "أن تمنح فلسطين، بوصفها مراقِبا، وعلى النحو الوارد في مرفق هذا القرار، حقوقا وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها، وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة". وهذا يشمل، ضمن جملة أمور، وحسبما هو مفصَّل في المرفق، حق المشاركة في المناقشة العامة للجمعية العامة، والحق في أن تسجَّل في قائمة المتكلمين، وحق الرد، والحق في إثارة نقاط نظامية، وحق الاشتراك في تقديم مشاريع القرارات والمقررات المتعلقة بالقضايا الفلسطينية، والحق في تقديم مداخلات، وترتيب مقاعد الجلوس الخاصة بفلسطين بعد الدول غير الأعضاء مباشرة وقبل المراقبين الآخرين.

وفيما يخص الباب جيم من الوثيقة A/CN.9/676، المعنون "وضعية الدول غير الأعضاء والمنظمات التي لها صفة مراقب وسائر الأشخاص والكيانات في الأونسيترال"، نحن نطلب أن تعدَّل الفئة الأخيرة لتشمل "المراقبين الآخرين" أو "الكيانات التي لها صفة مراقب"، ومن ثم ينبغي إيراد العبارة ذاتها في الفقرات اللاحقة، عند الاقتضاء.

وعلى ضوء ما سبق، نود أن نقترح العناوين الثلاثة التالية للباب جيم من الوثيقة المذكورة آنفا والمتعلقة بالقواعد الإجرائية:

الاقتراح ١: "وضعية الدول غير الأعضاء والمراقبين والمنظمات المراقِبة وسائر الأشخاص والكيانات في الأونسيترال"

الاقتراح ٢: "وضعية الدول غير الأعضاء والكيانات التي لها صفة مراقب والمنظمات المراقِبة وسائر الأشخاص والكيانات في الأونسيترال"؛

الاقتراح ٣: "وضعية الدول غير الأعضاء والمراقبين الآخرين والمنظمات المراقِبة وسائر الأشخاص والكيانات في الأونسيترال"

ونحن نرى أن العناوين المقترحة تجسد صفة فلسطين التمثيلية الفريدة وتبرز الفارق بين وضعيتها ككيان سياسي ووضعية المنظمات الدولية والأشخاص.

رابعا- التعليقات الواردة من المنظمات الدولية المهتمة

ألف- المنظمات الحكومية الدولية

١- المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ليس لديها ما تبديه من تعليقات.

٢- منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ليس لديها ما تقدمه من تعليقات.

٣- البنك الإسلامي للتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ليس لديه تعليقات على الوثيقة.

٤- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لقد أحطنا علما بالقواعد الإجرائية وطرائق العمل المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمشاركة المنظمات المراقِبة، ونحن نرحب بها.

ونود أن نشكركم على إشراك منظمتنا في عملية التشاور.